DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i146.1343
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

مجلة الادارة والاقتصاد
Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729
E-ISSN: 2707-1359

تحليل ابعاد ظاهرة تأكل راس المال البشري في العراق بعد عام 2003

فلاح خلف علي الربيعي
قسم الاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية, بغداد , العراق
Email: faalah@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-4757-973X
سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
قسم الاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية, بغداد , العراق
Email: dr-sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0001-7615-3028

المستخلص

يهدف البحث إلى رصد وتحليل التدهور في مؤشرات رأس المال البشري في العراق بعد عام 2003 لمعرفة مصادر الهدر في رأس المال البشري. وتتلخص مشكلة البحث بتفاقم ظاهرة التأكل في رأس المال البشري في العراق بعد عام 2003 نتيجة لهيمنة الايمان المغالى به من قبل صانعي القرار بقوة التأثير الاقتصادي للثروة النفطية، الذي أدى اهمال قطاعات الإنتاج الرئيسية وعناصر الإنتاج المؤثرة في العملية الإنتاجية وبخاصة راس المال البشري. ويفترض البحث بأن التوجه الريعي للسياسات الاقتصادية قد أدى الى اهمال قطاعات الإنتاج الرئيسية وضعف الاستثمار في رأس المال البشري، هو الذي أدى الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع المؤشرات الصحية والتعليمية مما أدى وسيع وتعميق التأكل في رأس المال البشري في العراق وتشير نتائج البحث الى ان الارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، والتدنّي مستويات في المؤشرات الصحية والتعليمية بعد عام 2003 كان مصحوبا باستمرار الارتفاع في حجم الانفاق العسكري

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 26 / 2 / 2024
تاريخ قبول البحث: 2 / 7 / 2024
عدد صفحات البحث 189 - 198

الكلمات المفتاحية:
راس المال البشري ، التأكل ، الهدر ، السياسة الاقتصادية ، الانفاق الصحي ، الانفاق لتعليمي ، الانفاق العسكري

المراسلة:
أسم الباحث: فلاح خلف علي الربيعي
Email: faalah@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

يواجه العراق اليوم أزمة تأكل رأس ماله البشري، بعد أن كان يصنف في فترة السبعينات والثمانينات من أوائل البلدان التي استثمرت في قطاعي الصحة والتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فوفقا لمؤشر رأس المال البشري HCI للبنك الدولي، وشغل العراق المرتبة (143) من أصل 174 دولة بدرجة (0.41) أن هذا التصنيف المتدني يجب ان يشكل بمثابة نداء تنبيه لصناع السياسات الاقتصادية، الذين مازالوا يصرون على التركيز على منح الدور الرئيسي للثروة النفطية ، وقد دفع هذا التوجه الريعي لصانعي السياسة الى اهمال قطاعات الانتاج الرئيسية والاصول الإنتاجية الأخرى وبخاصة راس المال البشري. بعد أن أسهم هذا التوجه في ضعف الاستثمار في قطاعات الخدمة الاجتماعية وبخاصة القطاع التعليمي والصحي-رغم استخدامهم لشعارات التوظيف وتقليص الفقر والبطالة كمحور رئيسي في دعايتهم الانتخابية- وقد اسهم هذا التوجه في تعميق الفجوة البشرية والتعليمية التي انعكست بشكل ضعف مواءمة مخرجات التعليم وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل ، في هذه الدراسة، سنقوم بتحليل ابعاد ظاهرة التأكل في راس المال البشري في العراق.

2. اهمية البحث

بأن التوجه الريعي للساسة الاقتصادية قد أسهم في اهمال قطاعات الإنتاج الرئيسية وضعف الاستثمار في رأس المال البشري، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتعميق الفجوة الصحية والتعليمية و تفاقم ظاهرة تأكل رأس المال البشري في العراق

3. هدف البحث

رصد حجم التآكل في مؤشرات رأس المال البشري في العراق بعد عام 2003 لمعرفة مصادر الهدر في رأس المال البشري.

4. مشكلة البحث

بأن تفاقم ظاهرة التآكل في رأس المال البشري في العراق يعود إلى الايمان المغالى به من قبل صانعي القرار بقوة التأثير الاقتصادي للثروة النفطية ، الذي أدى اهمال قطاعات الإنتاج الرئيسية وعناصر الإنتاج المؤثرة في العملية الإنتاجية وبخاصة راس المال البشري.

5. الإطار النظري

سنتناول في هذا المحور اهم الأفكار والتصورات النظرية التي تؤكد على أهمية الاستثمار في راس المال البشري وخطورة ظاهرة تآكل راس المال البشري

1.5 رأس المال البشري:

يعبر هذا المفهوم عن حجم الرصيد المتراكم من المعرفة والمهارة والخبرة في لحظة زمنية معينة، التي تمثل القيمة الاقتصادية لخبرة العامل ومهاراته. التي تتضمن أصولًا مثل التعليم والتدريب والذكاء والقدرة على الابتكار والمهارات والصحة وأشياء أخرى يقدرها أصحاب العمل مثل الولاء والالتزام بالمواعيد. وعلى هذا النحو، فهو أصل غير ملموس أو جودة غير مدرجة (ولا يمكن إدراجها) في الميزانية العمومية للشركة. ويُنظر إلى رأس المال البشري على أنه يزيد الإنتاجية وبالتالي الربحية. كلما زاد استثمار الشركة في موظفيها، أصبحت فرص إنتاجيتها ونجاحها أعلى. [25]. ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على رعاية وتطوير ونشر المواهب والمهارات لتحقيق النمو الاقتصادي.

ويرى (Kendrick) ان هذا المفهوم يشمل كل من راس المال الفكري غير المادي وغير الملموس ، والذي يتراكم في الاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد البشرية في المستقبل ، الذي يفترض ان يؤدي الى احداث تأثيرات ايجابية وتحقيق التقدم المهني من خلال زيادة قيمة الفرد في نظر ادارة المنظمة [1].

2.5 الاستثمار في رأس المال البشري:

يعبر هذا المفهوم عن حجم الانفاق على تكوين الأصول المكونة لرأس البشري كالمعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الابتكار ومدى القدرة على تحويلها إلى طاقة إنتاجية تسهم في رفع كفاءة المنشأة وتنمية إنتاجها نتيجة تكون الفرد يشكل أبرز عناصر الإنتاج تنافسية بالنسبة للمنشآت في الوقت الحاضر، يتضمن الاستثمار في رأس المال البشري التعليم والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية

واخذت العديد من منظمات الاعمال تولي اهمية كبيرة للاستثمار في رأس المال البشري لاستقطاب أفضل المواهب والقدرات البشرية من خلال إيجاد بيئة التعلم ومن وجه نظر هذه المنشأت فأن رأس المال البشري اصبح يمثل اصولا حقيقية تفوق في اهميتها راس المال المادي

ويرى Schultz أن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تحسّين نوعية الإنتاج ويسهم في زيادة الناتج القومي؛ من خلال رفع مستوى إنتاجية العاملين ومهارتهم وقدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من القوى العاملة غير الماهرة إنتاجه من سلع عالية التعقيد. [8].

3.5 تآكل رأس المال البشري:

يعرّف تآكل رأس المال البشري بأنه مدى التدهور والتضاؤل في رأس المال البشري مع مرور الوقت بسبب تدهور مستوى معارف الافراد ومهاراتهم وقدراتهم عن المستوى المطلوب لمواكبة التطورات الإنتاجية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى توليد إنتاجية وقيمة مضافة أقل في مكان العمل. ويعكس حجم التآكل في رأس المال البشري في منظمة ما، أو من بلد ما، حجم التراجع في نسب استغلال رأس المال البشري بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة.[23]

وتواجه معظم الدول وقطاعات الاعمال تحديات متزايدة لتحسين رأس مالها البشري وتعديله ليتوافق مع التحولات في انماط الطلب على العمل ولسد فجوة المهارات المطلوبة ولمواكبة التحولات في التكنولوجيا وانعكاساتها على مستوى الإنتاجية،

الآثار التي يتركها تآكل رأس المال البشري: من ابرزها [20]

1- الأثر على تدهور الإنتاج والإنتاجية وتراجع الدخل القومي والدخل الفردي.

2- الأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد

3- الأثر على تراجع فرص الحراك المهني عنصر العمل: نتيجة لتدهور التعليم أو التدريب وعدم حدوث تغيرات هيكلية في طبيعة العمل، وهيكل القوى العاملة نفسها، بما فيها التغيرات النوعية لقوة العمل، والتغيرات في التركيب الوظيفي، وتظهر التغيرات الهيكلية في طبيعة العمل من خلال ما يمارسها الفرد المتعلم من جهود، فكلما ازدادت درجة تعليمه فكلما ازدادت فرص التحاقه بالأعمال التي تحتاج إلى التفكير الذهني.

4.5 مؤشر رأس المال البشري (HCI)

هو مقياس دولي يسلط الضوء على الكيفية التي تؤثر بها نتائج المؤشرات الصحية والتعليمية الحالية على إنتاجية الجيل القادم من القوى العاملة ويؤكد هذا المؤشر على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. تم إطلاق هذا المؤشر في عام 2018 منم قبل البنك الدولي وتم تحديثه في عام 2020 وتتراوح قيمته بين (0 و 1)، ويعني (1) الوصول إلى الحد الأقصى من الإمكانات، وسلط هذين التقريرين الضوء على مدى أهمية الاستفادة من هذا المؤشر في تصميم سياسات وتدخلات فعالة الأفضل ، اذ يمكن للتدابير

السياسية الطموحة والمدعمة بالأدلة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية أن تمهد الطريق لأطفال اليوم لتجاوز إنجازات رأس المال البشري ونوعية الحياة للأجيال التي سبقتهم [26]

6. الاطار التطبيقي

تحليل مؤشرات تآكل رأس المال البشري في العراق يُعتبر الفقر والبطالة وفجوة النوع الاجتماعي وحجم الانفاق على التعليم والصحة، من بين أهم مؤشرات قياس حالة رأس المال البشري، وحدود الاستثمار أو الهدر الذي يتعرض له فئة شباب في العراق، ويمكن بيان ذلك من خلال الجوانب التالية:

1.6 ترتيب العراق في مؤشر رأس المال البشري 2020

عكس تقرير رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي في عام 2020 المكاسب المتواضعة للعراق في المؤشرات الصحية والتعليمية ومؤشرات التقاعد والرعاية الاجتماعية والضمان الصحي وجاء ترتيب العراق موقع العراق في المؤشر في المرتبة (143) من أصل 174 دولة وكانت درجته (0.41) وهو موقع متأخر وضع العراق ضمن مجموعة الدول الافريقية ضعيفة الدخل ، ويعود السبب في هذا الموقع المتدني الى ان العراق لم يوظف احتياطه النفطية في الاستثمار في تحسين مؤشرات رأس المال البشري مما أدى الى ضعف المؤشرات التعليمية، فوفقا لمعدلات الالتحاق بالتعليم الحالية من المتوقع أن يكمل الطفل العراقي (9.6) سنة فقط من التعليم المدرسي مقارنة بـ(11.3) سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[26]

جدول (1) ترتيب الدول في مؤشر رأس المال البشري 2020 [26]

الفئة	الدرجة	الترتيب	الدول
الأولى	0.88-80	8-1	تبدأ بسنغافورة وتنتهي السويد
الثانية	0.79-0.70	9-36	تبدأ بإيرلندا وتنتهي الولايات المتحدة
الثالثة	0.69-0.60	37-73	تبدأ باليونان وتنتهي قيقزستان
الرابعة	0.59-0.50	74-114	تبدأ بالاكوادور وتنتهي غينيا
الخامسة	0.49-0.40	115-150	تبدأ بمصر وتنتهي زامبيا بضمنها العراق
السادسة	0.39-0.29	151-173	تبدأ بمدغشقر وتنتهي النيجر

2.6 نسب الفقر

يُعد الفقر أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تدهور رأس المال البشري في العراق لكونه ينعكس على ضعف الاهتمام بالنواحي التعليمية والثقافية والصحية، كما أسهمت الزيادة في أعداد الفقراء، في زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي وارتفاع مستوى الاستبعاد الاجتماعي نتيجة لحرمان أفراد أو مجتمعات بأكملها من الفرص ومن الحقوق والموارد، كالسكن والعمل والرعاية الصحية، ومن المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .وبالنسبة إلى فئة الشباب، يؤدي الاستبعاد به إلى الانتظار سنوات لبدء حياته فيمضي فترات طويلة من البطالة، وهو ما يمثّل هدرًا لرأس المال البشري ، سواء بالنسبة إلى الفرد أو بالنسبة إلى الدولة التي تنفق المليارات على تعليم متدني المستوى، ولا يلبّي حاجات سوق العمل من المهارات المطلوبة في نظم العمل المستحدثة، نظرًا إلى تدنّ مستوى الخريجين .بناء عليه، يصبح التعليم آلية لصناعة الفقر والتصنيف الطبقي في المجتمع، ويساهم في استدامة هدر رأس المال البشري .فالأوضاع غير العادلة وتدنّ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن غياب القدرة على أن يكون الفرد عضوًا فاعلً في المجتمع .

وقد بدأت ظاهرة الفقر في التفاقم في العراق منذ ثمانينات القرن الماضي نتيجة الازمات والحروب والعقوبات الاقتصادية. والحقيقة ان جذور الفقر في العراق لا تتشابه مع جذوره في أية دولة أخرى إذ ان سبب تأصلها هو ليس ضعف الامكانات والموارد المادية للدولة، بل الحروب المتصلة وسيطرة الانظمة الحاكمة على موارد الدولة وعدم توزيعها بشكل عادل وعدم الالتزام بالخطط والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الفقر، إذ اشارت التحليلات الشائعة منذ عام 2007 الى ان اغلب سكان العراق يتوزعون قريبا من خط الفقر، وهذا ما يزيد الهشاشة في أوضاعهم ويجعلهم عرضة لتأثيرات الصدمات الاقتصادية، وتشير بيانات الجدول (2) الى ارتفاع نسبة الفقر في عام 2014 اذا بلغت 22.5% ويعزى ذلك الى سيطرة التنظيمات الارهابية على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عادت وانخفضت في سنة 2018 حتى بلغت 20.5%، لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من 6.648 مليون شخصاً سنة 2007 إلى 7.370 مليون سنة 2018، وقد تفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى 31.7% عام 2019 حيث اصبح عدد الفقراء 12.680 مليون شخصاً ويعزى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء. (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء)، وتجدر الاشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة (الصحية - الاقتصادية - السياسية في عام 2020 التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من 26.7% عام 2020 الى 29.6% عام 2021 وبذلك اصبح عدد الفقراء 12.271 مليون شخص على وفق تقديرات وزارة التخطيط، بينما تشير تقديرات بديلة لأوضاع الفقر في عام 2021 الى ان الفقر سيستمر الى ما فوق معدل 31 ، وعدد الفقراء سيرتفع الى 12.8 مليون نسمة . وزارة التخطيط، 2021، ص29) الأول ، 2021، ص 29. [12].

اما واقع الفقر في المحافظات فمن خلال الجدول (2) نلحظ انه قد توزع بصورة غير متساوية حيث سجلت محافظة المثنى اعلى النسب وبواقع (49) عام 2009، جاءت بعدها محافظة بابل بنسبة (41 %)، اما اقل النسب فقد ظهرت في محافظات اقليم كردستان وبواقع يتراوح بين (9%) و (3%).

ووفقا لبيانات وزارة التخطيط، مديرية أحوال المعيشة، 2018 فان المحافظات الأكثر فقرا وحرمانا هي المحافظات الجنوبية، اذ بلغت معدلات الفقر فيها 34.6% سنة 2009 انخفضت على نحو طفيف إلى 31.6% سنة 2018 ، واحتلت محافظة المثنى المركز

الاول اذ بلغت نسبه الفقر فيها 52% ، تليها محافظة الديوانية 48% ثم ميسان 45%، ومحافظة ذي قار44% ثم تأتي نينوى 37.7%، و ديالى 22.5%،.نستنتج مما سبق ان المحافظات المذكورة هي المناطق الأكثر فقرا في العراق هي وهي نفس المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة او العمالة الناقصة او انها تعاني من حالة عدم الاستقرار الأمني كمحافظة نينوى .

جدول (2) مؤشرات الفقر في العراق السنوات 2007-2021

المؤشرات	السنة	خط الفقر(دينار)	نسبة الفقر(%)	عدد الفقراء نسمة
صدمة القاعدة وفقدان الأمن	2007	76896	22.4	6.648
	2012	105500	18.9	6.465
ما قبل داعش	2014	105500	16.0	5.760
صدمة داعش	2014	105500	22.5	8.101
	2018	110880	20.5	7.370
صدمة كورونا	2020	111000	31.7	12.680
سيناريو التحويلات الاجتماعية العامة الثابتة (1190 دينار/ دولار)	2020	111000	26.7	11.170
في حالة تغيير سعر الصرف (1470 دينار/ دولار)	2021	115000	29.6	12.271

3.6 ارتفاع البطالة وفجوة النوع الاجتماعي في العراق

تشكل البطالة من ابرز مظاهر سوء التوظيف للموارد البشرية، وتسهم البطالة في تأكل الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري التي تتميز بصعوبة تخزينها وتسهم في انقاص أو الغاء الدخل اللازم لإدامة الحياة وخصوصا مع عدم وجود تعويضات للعاطلين. كما تقلص البطالة حصيلة ضرائب الدخل ، والبطالة تنشيء معاناة لدى الفرد وأسرته وتذهب بجانب من احترام الذات وتقود في بعض الأحيان إلى الانحراف والجريمة والارهاب ، اضافة الى المتاعب الأخرى الصحية (صحة الفرد والمجتمع . وقد يكون التقدير الاقتصادي للدخل القومي الضائع نتيجة البطالة أقل من نسبة البطالة ذاتها لتركزها عادة لدى ذوي الدخل المنخفض ولكن بطالة المتعلمين قد تخالف ذلك ولكنه على أية حال مرتفع ولا يجوز تجاهله.

بلغت معدلات البطالة في العراق (8.4%) كمتوسط للمدة (2004-2021) ، وقد بلغت معدل البطالة بين بين صفوف الذكور (8 %). ويبدو ان معدلات البطالة لدى الاناث اشد من معدلات بطالة الذكور خلال مدة نفس المدة فقد بلغت بين صفوف الاناث (12 %)، ، وعموما ان معدلات البطالة جميعها عند مستويات حرجة ومقلقة للغاية وتشير الى ثمة قصور في الجانب الاستثماري ومن ثم المستوى الإنتاجي المحلي في العراق وضعف في دور القطاع الخاص

كما تشير بيانات جدول (3) ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور الى وجود فجوة النوع الاجتماعي في نسبة المشاركة في قوة العمل وتعود فجوة النوع الاجتماعي إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي ، الذي يقلل من قدرة المرأة على الوصول إلى فرص التوظيف ، كما يسهم في ضعف التمكين المهني للمرأة كما يسهم في عن ضعف دورها وتقليص فاعليتها الفردية والاجتماعية .

جدول (3) معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020) (%)[14]

السنة	اناث	ذكور	اجمالي
2004	8.5	9.9	9.7
2005	8.14	9.6	9.4
2006	7.8	9.3	9.1
2007	7.4	8.9	8.7
2008	8	8.2	8.2
2009	9.8	8.7	8.8
2010	10.7	8.2	8.6
2011	11.5	7.7	8.2
2012	12.5	7.2	7.9
2013	12.6	7.3	8
2014	12.3	7.2	7.9
2015	12.5	7.3	8.1
2016	12.6	7.2	8.1
2017	12.2	7.2	8
2018	12.3	7.2	7.9
2019	12.4	7.1	7.9
المتوسط	10.7	8.0	8.4

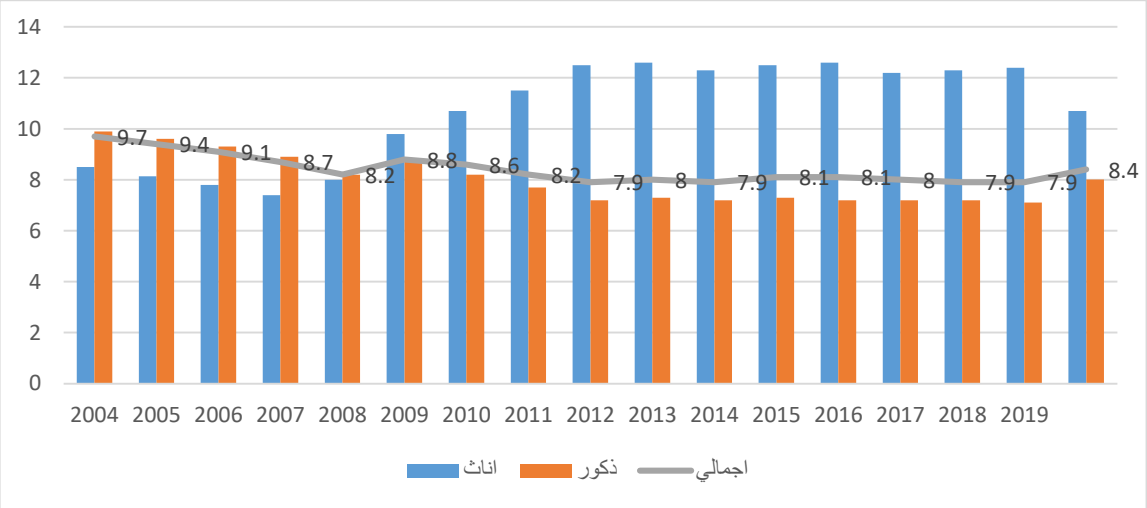

الشكل (1) معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2019) (%)[14]

جدول(4) معدلات المشاركة الشباب في القوى العاملة في بعض البلدان العربية 2020 [21]

البلد	النوع الاجتماعي	
	الذكور	الاناث
الجزائر	19.5	29.3
مصر	17.6	17.8
العراق	13.9	35.6
الأردن	17.5	40.3
لبنان	31.8	25.2
ليبيا	35.8	51.4

4.6 المؤشرات التعليمية

ان تدني نسب الأنفاق التعليمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الأنفاق الحكومي العام يؤشر عدم جدية الحكومة في الارتقاء بهذا القطاع الحيوية الذي يسهم بشكل كبير جدا في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس لنا مستوى رأس المال البشري ويعتبر من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، وإذا أردنا معرفة مستوى الاهتمام بالتعليم ، ينبغي معرفة حجم المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع من حجم الانفاق العام في الموازنة الاتحادية.

من خلال بيانات الجدول(6) نلاحظ وجود تباين وعدم استقرار في الأهمية النسبية للتخصيصات وبلغ متوسط الاهمية النسبية للأنفاق على الانفاق على قطاع التعليم قد بلغ (8.5%) من اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2021) وتعد هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بتوصيات منظمة اليونسكو للأمم المتحدة ، التي نصت على ان نسبة الأنفاق على الانفاق الصحي يجب ان تتراوح بين كل من (17-20%) [3]، وتتأثر تمويل التعليم من النفقات العامة بعوامل عديدة من بينها التذبذبات التي تحصل في أسعار النفط الخام التي ذكرت انفا، وظروف الاستقرار الأمني والسياسي .

ومن الطبيعي أن تنعكس هذه النسبة المنخفضة من التخصيصات التي تكرس معظمها للأنفاق التشغيلي المتكرر لدفع الأجور والرواتب ونفقات الصيانة ، الامر الذي انعكس على ضعف تخصيصات الاستثمار ، وضعف القدرة على توفير المستلزمات التعليمية للعملية التربوية،

وقدرت تكلفة اعمار المباني المدرسية الحكومية في عام 2004 بنحو(4.8) مليار دولار وتفاقمت هذه المشكلة بمرور الوقت ، اذا كشف تقرير لوزارة التربية عام 2009 عن وجود(6690) مدرسة بحاجة إلى ترميم منها(3469)مدرسة بحاجة إلى ترميم جزئي و (2721) مدرسة إلى ترميم كلي ،أما المدارس غير الصالحة فقدرت بنحو(1879) مدرسة، كما قدر التقرير الحاجة فعلية ب (16000) مدرسة في التعليم الابتدائي [26]،اما التعليم الثانوي فقد ارتفع عدد المدارس من(4269) مدرسة عام 2004/2003 الى(8612) مدرسة عام 2020/ 2021 وعلى الرغم من هذه الزيادة إلى أن تقارير وزارة التربية اشارت إلى وجود عجزاً بمقدار (2415) مدرسة[13].

اما بخصوص التعليم العالي فقد ارتفعت عدد الجامعات من(26) جامعة للعام 2004/2003 إلى (38) جامعة للعام 2020/ 2021 وبنسبة نمو بلغت(46%)، إذ ترجع هذه الزيادة في عدد الجامعات العراقية إلى توسعها في زيادة عدد الكليات من (189) كلية حكومية و(10) كليات اهلية عام 2003 إلى نحو(369) كلية حكومية و(160) كلية أهلية عام عام 2021[15].

5.6 المؤشرات الصحية

يعد القطاع الصحي من القطاعات المهمة لارتباطه بحياة المواطن، أيضا يعد من المؤشرات المهمة في التنمية البشرية، فتحقيق نتائج إيجابية في المؤشر الصحية سوف ينعكس بصورة إيجابية على المؤشرات الأخرى لرأس المال البشري فالحياة الصحية المديدة لا تتحقق إلا من خلال العمل على رفع الخدمات الصحية وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والاطفال.

وعند الحديث عن حجم المبالغ المالية التي استهدفت موازنة القطاع الصحي نلاحظ ان متوسط الاهمية النسبية للأنفاق على الانفاق الصحي قد بلغ (5.2%) من اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2021) وتعد هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بتوصيات منظمة الصحة العالمية البالغة نحو(25%)[10] ومعظم هذه النسبة تذهب للصرف على الانفاق التشغيلي على الرواتب والاجور اما المشروعات الاستثمارية فلم تحظى الا بالقليل[18].

ومن الطبيعي ان تنعكس هذه النسب المنخفضة من التخصيصات على معدل وفيات الأمهات ومعدل العمر المتوقع عند الولادة اذ بلغ معدل وفيات الأمهات (54) حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية عام 2004 ثم أخذ بالانخفاض حتى بلغ(50) حالة وفاة عام 2021. إنَّ هذه المعدلات تعد مرتفعة وكبيرة، لعدة أسباب منها قلة المستشفيات الحكومية فضلاً عن قلة كوادرها، وغياب الوعي الصحي بين الامهات وظاهرة الأمية المنتشرة بينهن وخصوصاً في الريف.

أما المؤشر الأخر والذي يبين معدل العمر المتوقع عند الولادة وبالعودة الى الجدول(3) نلاحظ إن هذا المؤشر كان في زيادة خلال مدة الدراسة، حيث بلغ عام 2004 بنحو(57) سنة، ثم أخذ بالارتفاع حتى بلغ بنحو(70) عام 2021. هذا يبين أن هناك تحسن في مستوى الخدمات الصحية في بعض سنوات الدراسة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذا المؤشر. ورغم متوسط العمر المتوقع عند الوالدة بدأ باستعادة المستوى الذي كان عليه عام2000 وهو 70 عاماً، إلا أن المواطن العراقي لم يستفد بشكل متساوٍ من تلك المكاسب المتواضعة، إذ يظهر التحليل أن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع ودون سن الخامسة قد تحسنت بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية والأكثر ثراء، إلا أن ظروف النزاع في المناطق الغربية والشمالية سببت موجات كبيرة من النزوح وتدفق اللاجئين وأثرت سلباً على متوسط العمر المتوقع لكل من البالغين والأطفال؛ مما أدى إلى وجود تباينات كبيرة بين المحافظات.

فيما يخص مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع (السنة الأولى من العمر لكل 1000 ولادة حية) نلاحظ أن معدل وفيات الاطفال الرضع بلغ نحو(43) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية عام عام2004 ومن ثم إلى(54) حالة لكل 1000 ولادة حية عام2006، إلا إنه بعد ذلك أخذ معدل الوفيات بالانخفاض حتى وصل عام 2021 إلى (21) حالة لكل 1000 ولادة حية.

ففي حين انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال العقدين الماضيين، الا أنه ما يزال يمثل ضعف متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وأعلى بكثير من نظرائه في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ورغم متوسط العمر المتوقع عند الولادة بدأ باستعادة المستوى الذي كان عليه عام2000 وهو 70 عاماً،

جدول (4) معدل وفيات الامهات لكل 100000 ولادة حية و العمر المتوقع عند الولادة للمدة 2003-2021 [14]

السنوات	معدل وفيات الامهات	العمر المتوقع عند الولادة	المعدل وفيات الاطفال الرضع
2004	54	57	43
2005	52	59	44
2006	52	59	45
2007	52	61	32
2008	52	68	25
2009	52	71	24
2010	51	72	22
2011	51	69	20
2012	51	69	18
2013	50	71	17
2014	50	69	18
2015	50	65	19
2016	50	69	24
2017	50	70	23
2018	51	72	23
2019	50	72	22
2020	50	69	21
2021	50	70	21

6.6 واقع الإنفاق العسكري في العراق:

من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي تؤثر على عملية بناء راس المال البشري في العراق هي ارتفاع حجم الانفاق العسكري نتيجة لاستمرار ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي نتيجة لزيادة حدة الصراعات والاستقطاعات بين التيارات والقوى السياسية والطائفية المختلفة ساهمت كل هذه العوامل في تفاقم وضع الحالي وتقوية جذور الإرهاب، فضلاً عن السياسات البغيضة القائمة على الهوية العرقية والطائفية فغالبا ما تمنح الأنظمة الحاكمة الأولوية في الانفاق على التسلح على حساب النفقات العامّة المتصلة بالصحة والتعليم وشبكات الحماية المخصّصة للفئات الأكثر هشاشة، ومن هنا ظل الانفاق العسكري في العراق، اعلى من متوسط العالمي واعلى من معظم الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الامر الذي يعكس الإنفاق غير الكافي وغير الفعال وغير المتكافئ عن القطاعات الاجتماعية.إذ يبين من الجدول ان هذه النسبة ارتفعت من (2%) من إجمالي الانفاق العام

في عام (2004)، لتصل الى (12.4%) من إجمالي الإنفاق العام في عام (2015)، انخفضت لتصل الى (10.9%) عام (2017) و (8%) في عام (2020).

جدول(5) الاهمية النسبية للأنفاق على الانفاق العسكري والتعليم والصحة من اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2021) %[14]

السنة	عسكري	تعليم	صحة
2004	1.83	5.4	5.5
2005	3.55	5.1	5.6
2006	3.77	6.9	4.2
2007	4.86	8.2	4.6
2008	4.14	9.3	4.6
2009	4.92	9.4	4.8
2010	5.47	10.9	5.5
2011	5.31	8.3	5.8
2012	4.43	8.1	3.9
2013	6.87	10.4	4.1
2014	6.73	9.1	3.7
2015	12.45	9.7	4.6
2016	8.37	14	5.5
2017	10.97	12.3	5.3
2018	8.85	9.1	5.4
2019	7.77	6.1	4.8
2020	7.34	5.3	7.5
2021	6.34	5.6	8.3
المتوسط	6.3	8.5	5.2

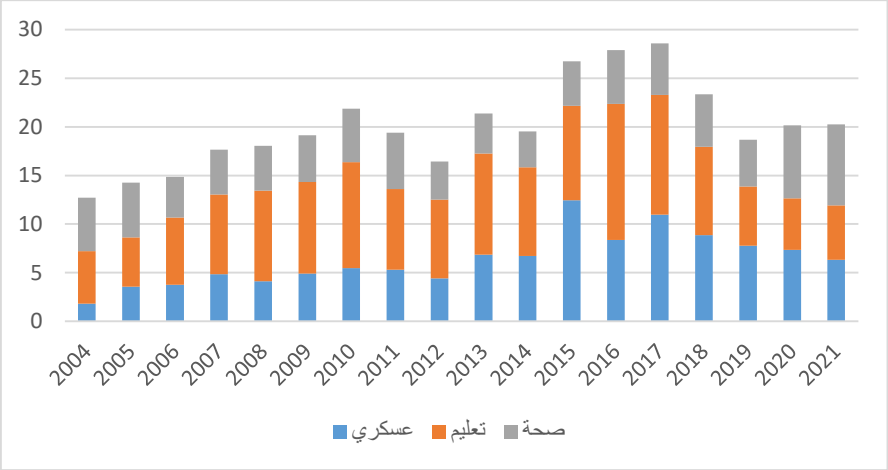

الشكل (2) الاهمية النسبية للأنفاق العسكري والتعليم والصحة من اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2021) %

7. الاستنتاجات

تعود ظاهرة التأكل في رأس المال البشري في العراق الى عدد من المظاهر من ابرزها

1. ارتفاع معدلات الفقر في العراق، الذي تحول إلى فقر بنيوي بعد أن اخذت نسبة السكان تحت خط الفقر تتراوح بين 25-30% فقد تفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى 31.7% بتأثير الازمة المركبة (الصحية - الاقتصادية - السياسية في عام 2020 التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، كما ادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من 26.7% عام 2020 الى 29.6% عام 2021 وبذلك اصبح عدد الفقراء 12.271 مليون شخص
2. تميزت أولويات السياسية المالية بالتحيز للأنفاق العسكري على حساب الانفاق الصحي والتعليمي فقد جاء العراق في المراتب الأخيرة في المؤشرات الصحية والتعليمية بينما احتل المراتب الأولى في الانفاق العسكري مقارنة ببقية دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الامر الذي أدى الى تفاقم ظاهرة تاكل راس المال

3. ارتفاع معدلات البطالة في العراق التي بلغت كمتوسط (8.4%) للمدة (2004-2021) ، وقد بلغ معدل البطالة بين صفوف الذكور (8 %) وفي صفوف الاناث (12 %)، ، وعموما ان معدلات البطالة جميعها عند مستويات حرجة ومقلقة للغاية وتشير الى ثمة قصور في الجانب الاستثماري ومن ثم المستوى الإنتاجي المحلي في العراق وضعف في دور القطاع الخاص
4. يشير ارتفاع نسبة البطالة للإناث مقارنة بالذكور الى وجود فجوة النوع الاجتماعي في نسبة المشاركة في قوة العمل مما يشير الى اشتداد التمييز القائم على النوع الاجتماعي ، الذي يجعل المرأة على وجه الخصوص أكثر عُرضة لتداعيات الفقر، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وضعف التمكين المهني والمعرفي

8. التوصيات

1. من أجل بناء عملية تنموية ناجحة لا بد من الاهتمام بمتابعة التطورات في مؤشر راس المال البشري ، والعمل على تحسين من خلال الاهتمام بتحسين المؤشرات التعليمية والصحية.
2. ضرورة زيادة الإنفاق على الاستثمار في راس المال البشري من خلال زيادة تخصيصات الانفاق على قطاعات التعليم والصحة.
3. ضرورة الاهتمام بقطاعات الإنتاج غير النفطي لتقليص معدلات الفقر والبطالة
4. ضرورة العمل على مواكبة البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية والاساليب التكنولوجية الحديثة للارتقاء بواقع التعليم الذي ينعكس في ارتقاء مستوى المهارات والقدرات للأفراد.

المصادر

[1] أشرف العربي(2007)، رأس المال البشري في مصر، المفهوم والقياس" مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، الصيف، العدد39

[2] أليونسكو،" التعليم من أجل الناس والكوكب "، التقرير العالمي لرصد التعليم ، ،2021.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة –قسم احصاءات التنمية البشرية2021

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010 ،

[5] سهيلة عبد الزهرة الجحيمي، اميرة خلف لفتة شاهين، عامر سامي " ظاهرة الهبة الديموغرافية وهدر راس المال البشري في العراق دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة الكنوز العلمية، 2023، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 176-187

[6] علي حسين محمد & ,أ. د. نضال شاكر جودة. (2020). أثر الإنفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة-1990 2016).المجلة العراقية للعلوم الاقتصادي.59-28 ,(65)18 ,

[7] ماردين محسوم فرج، سامان على عارف " اثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004-2021) مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، 2023، المجلد 4، العدد 4، الصفحات 111-126

[8] محمد ثابت الكرعاوي ، الاستثمار في راس المال البشري ومتطلبات التحول نحو رقمنة اقتصاد المعرفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2022، المجلد خاص، العدد مؤتمر، الصفحات 835-860

[9] منظمة الصحة العالمية، " لوحة معلومات ديناميكية لمرض فيروس كورونا، 2021.

[10] منظمة العمل الدولية-ورقة عمل جيل 2050 تحويل هبة العراق الديموغرافية إلى نافذة اقتصادية للفرص، بغداد،2022

[11] نغم حميد عبدالخضر، خالد روكان عواد، رباب ناظم خزام " تحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020) مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، 2023، المجلد 5، العدد 3، الصفحات 425-448

[12] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2010-2021 مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي

[13] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للأعوام(2003-2021)، بغداد.

[14] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، 2020 ، ص 3.

[15] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، تشرين الأول2018

[16] وزارة التخطيط، تحليل اتجاهات الفقر في العراق-2021

[17] وزارة الصحة العراقية، دائرة التخطيط وتنمية الموارد، التقارير الاحصائية للاعوام(2003-2021).

[18] Ecker ،G. S. Human Capital. Chicago: University of Chicago Press Combs ،J. G. ،& Skill ،M. S،1993

[19] H.G.Johnson ،(2004) Towards ageneralized capital accumulation approach to economic development ،economics of education.

[20] International Bank for Reconstruction and Development (2021) The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19 ، https://documents1.worldbank.org/curated/en/456901600111156873/pdf/The-Human-Capital-Index-2020-Update-Human-Capital-in-the-Time-of-COVID-19.pdf

[21] Theodore W. Schultz: Human Capital: Policy Issues and Research Opportunities http://www.nber.org/chapters/c4126

[22] Tugce YerlitasIlona ،BuciunieneIlona Buciuniene ،Antecedents of Human Capital Erosion ،Academy of Management Proceedings 2022 https://journals.aom.org/doi/abs/10.5465/AMBPP.2022.12835abstract

[23] United Nations Development Programme (UNDP) ،Human Development Report ،2005: International Cooperation

[24] Will Kenton(2023) ،Human Capital Definition https://www.investopedia.com/terms/h/humancapital.asp

[25] [26]World Bank Group: (2021a) Addressing the Human Capital Crisis : A Public Expenditure Review for Human Development Sectors in Iraq (English). Washington ،D.C. :. http://documents.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/Iraq-HD-PER-Final

DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i146.1343
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

Analysing the Dimensions of the Phenomenon of Human Capital Erosion in Iraq After 2003

Falah Khalaf Ali Al-Rubaie
Dep .of Economics - College of Management and Economics - Mustansiriyah University
Email: faalah@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-4757-973X
Suhaila Abdul Zahra Al-Hujaimi
Dep .of Economics - College of Management and Economics - Mustansiriyah University
Email: dr-sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0001-7615-3028

Article Information

Article History:
Received: 26 / 2 / 2024
Accepted: 2 / 7 / 2024
Available Online: 1 / 12 / 2024
Page no: 189 – 198

Keywords:
Human Capital , Corrosion , Economic Policy , Health Spending , Education Spending , Military Spending .

Correspondence:
Researcher name:
Falah Khalaf Ali Al-Rubaie

Email:
faalah@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research aims to monitor and analyse the dimensions of corrosion in human capital indicators in Iraq after 2003 to identify the sources of waste in human capital. The research issue is summarised by the exacerbation of the phenomenon of corrosion of human capital in Iraq after 2003 as a result of the dominance of an exaggerated belief by decision-makers in the power of the economic impact of oil wealth, which led to the neglect of the main production sectors and production elements affecting the productive process, especially human capital.

The research hypothesises that the rentier orientation of economic policies has led to the neglect of crucial production sectors and weak investment in human capital. This has led to high rates of poverty and unemployment and a decline in health and educational indicators, which in turn has led to the widening and deepening erosion of human capital in Iraq.

The research findings indicate that the rise in poverty and unemployment rates and the decline in health and education indicators after 2003 was accompanied by a continued increase in the amount of military spending